

انطلقت فعاليات تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء وتنظيم شركة «نوف إكسبو»

منتدى الحكومة الإلكترونية الثامن.. نظرة ثاقبة لبحث

أبرز الملفات التكنولوجية

الأذنية: جائحة كورونا رفعت حدة الحاجة إلى إطلاق إستراتيجية جديدة لتسريع إنجاز كل الخدمات بصورة إلكترونية الشاملة

الفارس: تنطلق إلى اليوم الذي يقوم فيه المواطنون والمقيمون بإنجاز جميع معاملاتهم الحكومية «إلكترونيا»

الأمنية لحماية الدول، لافتين إلى أن مسؤولية مواجهة التحديات والتحديات السيبرانية جماعية وعلينا التعاون لمواجهةها وعلى الحكومات أن تستثمر في هذا المجال بالتعاون مع الأصدقاء والحلفاء لإعداد كواكب متخصصة وتطوير المهارات السيبرانية وخلق بنية تحتية قوية لحماية اقتصاديات الدول من مثل هذه الهجمات، فإلى التفاصيل :-

في البداية، قال المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة IronNetCybe – security الجنرال متقاعد كيت اليكساندر أن الكويت واجهت تحد كبير قبل 30 عاما تمثل في مخنة الغزو ومجموعة من البرامح الناجحة التي نفذتها في مجال "التحول الرقمي" سواء داخل "زين" او حتى في القطاع الحكومي، منها من نوع آخر الا وهو الامن السيبراني .

ولفت اليكساندر إلى أن تصاعد الهجمات السيبرانية من حيث الشدة والعدد أضحي مشكلة وتحدي حقيقي لمختلف دول العالم، داعيا الكويت إلى ضرورة التعاون لمواجهة هذه التحديات المخاطر، مشددا على أن التحول الرقمي والتطور التكنولوجي الهائل يستلزم تأمين للمخاطر والتحديات من خلال استراتيجية واضحة للمكافحة، موضحا أن إنشاء المراكز الوطنية للأمن السيبراني أضحي ضرورة ملحة لحماية المستقبل الاقتصادي للدول.

ومن جهته قال النائب السابق لرئيس وكالة الأتترنت البريطانية GCHQ والمستشار الأول الحالي للاستخبارات التطبيقية في أحد أكبر شركات الأمن السيبراني العالمية كونراد برنس قضيت 30 عاما من عمري في العمل مع الحكومة البريطانية في مجال الأمن

والذكاء السيبراني، موضحا أن إنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني البريطاني أحدث الفارق وهو سر نجاح المملكة المتحدة في التعامل مع التحديات السيبرانية. واستعرض برنس مع الحضور أهمية إنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني حيث يتحمل مسؤولية الكاملة عن الأمن السيبراني في الدولة، لافتا إلى أنه وحده الجهد والعمل حيث أن شركات القطاع الخاص كانت في السابق لا تعرف أي قطاع في الحكومة لتجا

تعرضها لهجوم أو تهديد سيبراني ، كما ساهم المركز في تطوير آليات الفهم لطبيعة الهجمات والتحديات. وكانت قد أدارت الجلسة مدير إدارة المعلومات والاستجابة للطوارئ في الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات ليالي المنصوري التي شهدت على ضرورة أن تنشأ الكويت المركز الوطني للأمن السيبراني والذي سيعتبر خط الدفاع الأول في مواجهة التحديات والتحديات السيبرانية .

ولفتت المنصوري إلى وجود نقص في الكوادر المتخصصة في الأمن السيبراني في الكويت ، مشيرة إلى أن إعداد الكوادر لسد النقص يعتبر أولوية وتدرج البناء من المراحل التعليمية المبكرة.

2. خطة وطنية متكاملة لما يسمى بالحكومة الرقمية أو التحول الرقمي. تطبيق الحوكمة والتدقيق على هذه المنظومة والخدمات المقدمة عبرها. تطوير مقاييس الأداء على الجهات الحكومية.

واختتم الأذنية يقول أن هذه الأسس التي ينبغي علينا الالتزام بها خلال المرحلة القادمة إذا أردنا تحقيق مفهوم التحول الرقمي الذي نطلبه منا القيادة السياسية بالكويت. من ناحيتها، أكدت الرئيس التنفيذي في شركة زين الكويت إيمان الروضان خلال الحلقة النقاشية الأولى ، ان لدى " زين" مجموعة من البرامح الناجحة التي نفذتها في مجال " التحول الرقمي" سواء داخل " زين" او حتى في القطاع الحكومي، منها على سبيل المثال منظومة العدادات الذكية التي تم تنفيذها بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء، ومنصة متابعة الجر الصحي لـ "كوفيد 19"، وتطبيق ومنصة "شلونك" مع وزارة الصحة العامة.

وشددت الروضان على أهمية إيجاد منصة موحدة للتحول الرقمي تخصص بالربط بين الجهات التحول من النظام التقليدي إصدار التراخيص فحسب، وإنما يمتد دورها ليشمل خدمات وظائف ما بعد الحصول على الترخيص من تجديد وتحديث.

بدوره، أكد نائب رئيس أعلی – شركة الشرق الأوسط الشمالي SAP ، أحمد الفقي، على أهمية تبسيط الإجراءات وعدم اعتماد الأنظمة الورقية ونقلها إلى النظام الإلكتروني عند التفكير في التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني.

واستشهد الفقي بالدور الذي قامت به وزارة الاستثمار بالسعودية في العام 2008، وذلك عندما بدأت بالتفكير في استقطاب المستثمرين "المراكز للمملكة، حيث تبين آنذاك مدى صعوبة الإجراءات الحكومية، وبالتالي لا يمكن للمستثمر الحصول على الترخيص في الوقت المتوقع، لذلك لجأت الوزارة للتقنية لكن بدياة بدوية، حيث تم جمع الجهات الحكومية التي يصل عددها إلى 40 جهة حكومية تحت مبنى واحد بهدف تسريع الإجراءات.

الحلقة النقاشية الثانية أجمع المشاركون في الحلقة النقاشية الثانية خلال المنتدى الافتراضي التي حملت عنوان " المراكز الوطنية للأمن السيبراني – التحديات والدور" على أهمية إنشاء المراكز الوطنية للأمن السيبراني والتي أضحت ضرورة ملحة مع التحول الرقمي والذي يستلزم تأمين للفضاء السيبراني في ظل ارتفاع معدلات التهديدات والهجمات السيبرانية في مختلف أنحاء العالم، مشددين على أن حماية الأمن السيبراني هو حماية مستقبل الدول.

وأشار المشاركون إلى أن إنشاء المراكز الوطنية للأمن السيبراني سيساهم في رسم استراتيجية واضحة لمكافحة التهديدات والهجمات السيبرانية والتي تعتبر جزء من الاستراتيجية

تعدد الكيانات الحكومية التي توفر البيانات والمعلومات المختلفة، فضلا عن أن هذه الكيانات تعتمد في عملها على أنظمة مختلفة عن بعضها البعض. وأشار إلى أن الحل المناسب لحل هذه الإشكالية يتمثل في إنشاء منصة مشتركة للتكامل الموحد-نموذج لخدمة إلكترونية متكاملة وإعادة هندسة الإجراءات الحكومية"، أهم الخطوات المطلوبة للتحول الإلكتروني الرقمي وطرق تنفيذ.

وأكد السلطان على الربط بين الجهات الحكومية المختلفة ما زال يعاني من وجود مشكلة قائمة، خاصة على صعيد إنجاز التراخيص، حيث يحتاج إنجاز ترخيص أي مبنى إلى مراجعة أكثر من 25 جهة حكومية، بعضها جهات غير جاهزة بعد الربط الإلكتروني، فضلا عن إفتقاده للتشريعات واللوائح

وأضاف قائلا أن من بين الأمور الهامة التي ينبغي التركيز عليها في هذا الجانب هو ضمان توفر أمن عالي على الشبكة بما يوفر قدرا من الثقة لوضع هذا الكم الهائل من البيانات والمعلومات داخل المنظومة الموحدة، ناهيك عن توفير خدمات الاتصال الشامل لجميع مصادر البيانات سواء كانت عبر الأنظمة التقليدية التي تستخدم خدمات الحوسبة السحابية، فضلا عن القدرة على معالجة وإنشاء أي نوع من البيانات المتاحة.

وقال الأذنية أن جميع تلك الأمور تحتاج إلى أسس وقواعد يجب الانطلاق منها، مبينا أن هناك 5 عناصر مهمة لإنجاح أي خدمة بالدولة وهي: 1. بنية تحتية حكومية أو بالتعاون مع القطاع الخاص كونه شريكا حكوميا في النجاعات المستقبلية للتحول الرقمي لما يتمتع به من خبرة ومرونة. 2. حوكمة وتدقيق الإجراءات الحكومية وخدمات تقديمها الدولة المختلفة. 3. خدمات تقديمها مؤسسات الدولة للبنية التحتية. 4. منصة للتصديق الإلكتروني وهذا ما تقوم به البطاقة المدنية من خلال "الهوية الإلكترونية" التصديق وقانون الإلكتروني. 5. بوابة الدفع الإلكتروني وهي قائمة حاليا من خلال وزارة المالية.

ولفت إلى أن العناصر السابقة الذكر تحتاج إلى أساسيات منها: 1. أن تكون للدولة استراتيجية واضحة تعمل من خلالها جميع مؤسسات الدولة.

الحلقة النقاشية الأولى:- ناقشت الحلقة النقاشية الأولى خلال منتدى الحكومة الإلكترونية الثامن التي ترأسها رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية م. بدر السلطان والتي عقدت تحت عنوان "نظام التراخيص الموحد-نموذج لخدمة إلكترونية متكاملة وإعادة هندسة الإجراءات الحكومية"، أهم الخطوات المطلوبة للتحول الإلكتروني الرقمي وطرق تنفيذ.

وأكد السلطان على الربط بين الجهات الحكومية المختلفة ما زال يعاني من وجود مشكلة قائمة، خاصة على صعيد إنجاز التراخيص، حيث يحتاج إنجاز ترخيص أي مبنى إلى مراجعة أكثر من 25 جهة حكومية، بعضها جهات غير جاهزة بعد الربط الإلكتروني، فضلا عن إفتقاده للتشريعات واللوائح

وأضاف قائلا أن من بين الأمور الهامة التي ينبغي التركيز عليها في هذا الجانب هو ضمان توفر أمن عالي على الشبكة بما يوفر قدرا من الثقة لوضع هذا الكم الهائل من البيانات والمعلومات داخل المنظومة الموحدة، ناهيك عن توفير خدمات الاتصال الشامل لجميع مصادر البيانات سواء كانت عبر الأنظمة التقليدية التي تستخدم خدمات الحوسبة السحابية، فضلا عن القدرة على معالجة وإنشاء أي نوع من البيانات المتاحة.

وقال الأذنية أن جميع تلك الأمور تحتاج إلى أسس وقواعد يجب الانطلاق منها، مبينا أن هناك 5 عناصر مهمة لإنجاح أي خدمة بالدولة وهي: 1. بنية تحتية حكومية أو بالتعاون مع القطاع الخاص كونه شريكا حكوميا في النجاعات المستقبلية للتحول الرقمي لما يتمتع به من خبرة ومرونة. 2. حوكمة وتدقيق الإجراءات الحكومية وخدمات تقديمها الدولة المختلفة. 3. خدمات تقديمها مؤسسات الدولة للبنية التحتية. 4. منصة للتصديق الإلكتروني وهذا ما تقوم به البطاقة المدنية من خلال "الهوية الإلكترونية" التصديق وقانون الإلكتروني. 5. بوابة الدفع الإلكتروني وهي قائمة حاليا من خلال وزارة المالية.

ولفت إلى أن العناصر السابقة الذكر تحتاج إلى أساسيات منها: 1. أن تكون للدولة استراتيجية واضحة تعمل من خلالها جميع مؤسسات الدولة.

سييسكو باستورا فاليرو أن الكويت وقبل جائحة كورونا كان لديها جهودا كبيرة لتأمين الخدمات الرقمية للمواطنين ولكن مع الجائحة ظهر أنه لا يوجد خيارات غير التسريع في عملية التحول نحو الرقمية. ولفتت خلال كلمتها في المنتدى الافتراضي إلى أنه خلال الجائحة كان لزاما على الحكومات التصرف بسرعة لاستكمال أعمالها سواء الرسمية أو استمرار الدراسة وغيرها من الخدمات بشكل افتراضي وآمن.

واغتمت فاليرو الفرصة لتنهضة الحكومة الكويتية على طريقة تعاملها في مواجهة الجائحة وأساليبها في معالجة التحديات الصحية والاقتصادية في معا. وأكدت فاليرو أن "سيسكو" سوف تبقى على التزامها التام بدعم استراتيجية التحول الرقمي في الكويت، والمساعدة في بناء قدرات طويلة الأمد لتلبي التوقعات المتطورة للحكومات، والاحتياجات المتغيرة للمواطنين وقطاع الأعمال على حد سواء.

وقالت أن العالم قد تغير إلى الأبد جراء جائحة كورونا التي ستركت آثارا منهجية، بعد أن غيرت طريقة عملنا، وكيف نعيش، وكيف نقوم بأعمالنا، وكذلك تغيرت احتياجات وتوقعات المواطنين في جميع أنحاء العالم.

العالم الرقمي يخطئ الحدود ومن جهته، تحدث نائب الرئيس الأعلى رئيس هواري في الشرق الأوسط تشارلز يونغ عن مستقبل العالم الرقمي، حيث احتياجات والذكاء الاصطناعي وغيرها تعتبر بالغة الأهمية في التحول الرقمي.

وقال في كلمته خلال المنتدى أن في العالم المادي لديه دائما حدود للتعدد السكاني والمناطق وحده المصادر المختلفة في أي دولة ما يحتم على الحكومات مواجهة تحديات كبيرة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في حين أن العالم الرقمي يخطئ الحدود.

وأضاف أنه في حين أن الحوسبة والتكنولوجيا المعلومات يمكن بناؤها بشكل إستباقي فإنه يمكن للحكومة أن تغتنم هذه الفرصة غير لمسبوقة في العالم الرقمي.

ولفت إلى أن أساس العالم الرقمي هو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، معتبرا أن هناك علاقة وثيقة بين الاتصالات وقدرة الحوسبة التي تؤدي إلى اقتصاد رقمي قوي ما سيجعل من شبكات ال5G والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي هي الأساس في العالم الرقمي.

البعض، والمعلومات التي تتبادلها، ودورة الإجراءات المطلوبة لإنجاز كل منها وذلك بعد تنفيذها وإزالة ما علق بها من بيروقراطية وعمليات غير ضرورية، وكذلك وضع الأطر اللازمة للحكومة وأمن وسرية وخصوصية المعلومات. مشروع وطني

من ناحيته، أكد رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية، م. بدر السلطان ان مشاركة اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية كشرىك استراتيجي للمنتدى، جاءت دعما لمشروع وطني انطلق الاتحاد بمبادرة نحو تحقيقه مع بلدية الكويت، وعلى رأسهم مدير عام البلدية أحمد المنفوشي، وكذلك مع الجهات الحكومية الأخرى المعنية، وذلك بهدف تطوير خدمة إلكترونية متكاملة

ليكن إصدار التراخيص في الجهات التنفيذية والرقابية عن طريق الدور الاستشارية المهولة لتشكيل منظما موحدا لإصدار الموافقات وتراخيص البناء مشاريع الدولة. وأضاف أن الاتحاد وجد في المنتدى الذي يرفع شعار الخدمات الإلكترونية المتكاملة مساحة مثالية لطرح ودعم هذه المبادرة، خاصة وأنها تتوافق مع محور أساسي آخر يبعثه المنتدى، وهو إعادة هندسة الإجراءات الحكومية، بإصدار التراخيص آليا يتطلب تعاون أكثر من 25 جهة حكومية بدرجات متفاوتة من مراحل ميكنة عملياتها.

الحدث الافتراضي الأول بدوره، قال المدير العام لشركة نوف إكسبو يوسف خالد المرزوق، أن منتدى الحكومة الإلكترونية الثامن جاء جديدا في التوقيت والشكل بما فرضته علينا جائحة كورونا، مريبا عن سعاداته في نجاح شركة نوف إكسبو بتطوير أسلوب عملها، والانتقال إلى عصر المؤتمرات والمنتديات والمعارض الافتراضية من خلال التطبيقات الآلية المتطورة في هذا المجال.

وأشار المرزوق إلى أن منتدى الحكومة الإلكترونية بنسخته هذه يعتبر الحدث التكنولوجي الافتراضي الأول على هذا المستوى بدولة الكويت، كما أن الحدث التكنولوجي الأهم على مدى دوراته السبع السابقة، وشكلت الرعاية الكريمة لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد، حفظه الله، الدعم الأكبر لتنطقي كافة العقبات في التحضير لهذا اللقاء، موجها الشكر إلى كل من انس الصالح وسمال الأذنية على دعمهم وفرق عملهم للمنتدى.

دعم التحول الرقمي من جانبه، قالت نائب الرئيس الأعلى لشركة

انطلقت صباح أمس الثلاثاء فعاليات منتدى الحكومة الإلكترونية الثامن الذي تنظمه شركة «نوف إكسبو» (NoufExpo) لتنظيم المعارض، على مدى يومي 30 – 31 مارس 2021 تحت رعاية سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، الذي أنشأه في حفل الافتتاح وزير الأشغال العامة ووزير دولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس.

وخلال كلمتها التي ألقها في افتتاح المؤتمر الذي يقيم هذا العام تحت شعار «الحكومة الإلكترونية الشاملة ضرورة ملحة لما بعد كورونا»، أكدت د.الفارس على حرص القيادة السياسية الكويتية على تبني تكنولوجيا المعلومات بنشئ جوانبها في تطوير وبناء كويت المستقبل القائمة على مجتمع معلومات عصري، والذي ترتكز خدماته الحكومية على النظم التكنولوجية المتطورة، والخدمات الإلكترونية المتكاملة والذكية.

وقالت د.الفارس : "تجسد الاهتمام الحكومي في هذا المجال من خلال الحرص على إنشاء وزارة دولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمرة الأولى بتاريخ دولة الكويت، حيث أوكل سمو رئيس مجلس الوزراء لي شرف تولى مسؤوليتها".

وبينت د.الفارس أن العالم شهد تغيرات كبيرة في ظل جائحة فيروس كورونا، وتغيرت معه الكثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، كما تغيرت أساليب تقديم الخدمات للمستخدمين منها، فحرص التباعد الاجتماعي قواعد جديدة في التجارة الداخلية والخارجية والتقل والسفر والخدمات الصحية والتعليمية والتعاملات الحكومية.

وتابعت: وبرغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الجهات الحكومية في ميكنة خدماتها، إلا أن الأمر ليس باليسير، وأمامنا الكثير من الانجازات على صعيد الخدمات الإلكترونية المتكاملة التي تقدمها أكثر من جهة حكومية واحدة، وتنطلق إلى اليوم الذي يقوم فيه المواطنون والمقيمون بإنجاز كافة معاملاتهم الحكومية من أماكن تواجدهم أو إقامتهم، الأمر الذي يشكل مطلباً حيوياً لعصر كورونا وما بعدها، وبضعنا هذا بحق على درب التحول الرقمي الواعد.

وشددت د. الفارس على أن ظروف الجائحة بيئت الحاجة إلى الإسراع في تنفيذ خطط التحول الرقمي ضمن خطة تأخذ بالحسبان الاستجابة للتحديات الجديدة بأقصى وقت ممكن، ودعم الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وكافة مراكز المعلومات في الجهات الحكومية من أجل تحقيق رؤية مشتركة تتمثل في إطلاق مبادرة وطنية شاملة لإعادة هندسة إجراءات العمل في كافة الجهات الحكومية، وتوفير تلك المبادرة الأساس المتين والسليم لميكنة الإجراءات الحكومية وتحويلها

لخدمات الإلكترونية متكاملة وشاملة، وكذلك توفير الهياكل التنظيمية والخبرات البشرية والموارد المالية لهذه المبادرة حتى تسطيع القيام بمهمتها على نحو فعال آخذة بالاعتبار تطوير الخبرات الفنية الكويتية بالتخصصات المطلوبة، علاوة على ضرورة تذليل العقبات التي تعترض الجهات المعنية، حتى لو اقتضى الأمر تحديث خطط تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية لتأخذ بالاعتبار التطورات الهائلة التي شهدتها تقنية المعلومات والاتصالات خلال الفترة الماضية مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وكذلك الوعي التقني المتنامي للمجتمع الكويتي، وستوفر القيادة السياسية الدعم الكامل لتلك الجهود مع القيام بالدور الرقابي اللازم لضمان حسن سير التنفيذ.

وفي ختام كلمتها، عبرت د.الفارس عن أملها بأن يشكل المنتدى مساحة لتبادل الآراء والخبرات التي ستكون العون لتنفيذ الأهداف التي يسعى إليها فقيد الكويت الأمير الراحل المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حين أصدر المرسوم الأميري بإنشاء الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في العام 2006، والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في 2014، مع التطلع إلى شراكة عميقة مع شركات التكنولوجيا العالية والخبلة للمساهمة في هذا الجهد الوطني الحيوي.

تطوير المنظومة من جانبه، أكد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (CITRA) م. سالم الأذنية، على أن الدعم الحكومي على كافة المستويات للمؤسسات القائمة على تطوير منظومة الحكومة الإلكترونية يعتبر ضرورة لا غنى عنها لإنجاح مسيرة دولة الكويت نحو مجتمع المعلومات والتحول الرقمي.

وأضاف: "لقد سعينا منذ اليوم الأول لتولي إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات إلى تسهيل مهمة المؤسسات الحكومية المتخصصة بتطوير نظم وتقنية المعلومات، ومساعدتها على مواكبة عالم طابعه التطور المستمر والتغيير المتسارع، وجاءت جائحة كورونا لتزفح حدة التغيير خاصة في الحاجة إلى إطلاق إستراتيجية جديدة لتسريع إنجاز كافة الخدمات الحكومية والمتكاملة".

وأكد الأذنية على أن شعار منتدى الحكومة الإلكترونية بدوره الحكومة ينص على أن "الحكومة الإلكترونية الشاملة ضرورة ملحة لما بعد كورونا"، فلم يعد من الجائز أن ينداعى المواطنون والمقيمون إلى مكاتب الجهات الحكومية لإنجاز معاملاتهم بعد اليوم، مضيفا أن تحقيق إنجاز الحكومة الإلكترونية يتطلب القيام بمبادرة ضرورية لإعادة هندسة الإجراءات الحكومية بما يمكنها من وضع صورة متكاملة عن الخدمات الحكومية وعلاقتها مع بعضها